«التعاون والتنمية»: النمو لن يتجاوز 3.3 بالمئة في 2019

التوترات التجارية تضغط على نمو الاقتصاد العالمي

توقعت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقريرها الأخير، ألا يتجاوزَ نمو الاقتصاد العالمي 3.3% في 2019 بسبب التوترات التجارية والشكوك المتعلقة بالأوضاع السياسية، بينما كانت تقدر النمو بنسبة 3.5% في شهر نوفمبر الماضي.

وفسرت المنظمة هذا التوقع المتراجع بـ»زيادة الشكوك السياسية والتوترات التجارية المستمرة والتراجع المتواصل لثقة الشركات والمستهلكين».

وأوضح تقرير المنظمة أن التقلبات في الأسواق المالية والصين وأوروبا قد تتسبب في تراجع الاقتصاد العالمي، مشيرةً إلى أن الاقتصاد يضعف وبشكل خاص في أوروبا.

وحددت المنظمة حالة عدم اليقين السياسية المرتفعة و التوترات التجارية المستمرة ومزيداً من التدهور في أداء الأعمال وثقة المستهلك كأسباب مساهمة في تباطؤ الاقتصاد.

وتابع التقرير أن نمو التجارة العالمية تباطأ بشكل حاد، وأن أدوات مسح الطلبات الجديدة مستمرة في الانخفاض في كثير من الدول، إلى جانب القيود التجارية المطبّقة في العام الماضي، التي تؤثر سلباً على النمو والاستثمار ومستويات المعيشة وبشكل خاص لدى الأسر منخفضة الدخل.

وخفضت المنظمة تقديراتها للنمو في الصين خلال عام 2019 بمقدار 0.1%، إلى 6.2%، على أن يصل النمو إلى مستوى 6% فقط في 2020.

وكانت الصين خفّضت رسميا معدّل النمو المستهدف لإجمالي الناتج المحلّي للبلاد في 2019 إلى ما بين 6 و6.5%، وذلك في الوقت الذي يرزح فيه ثاني أكبر اقتصاد في العالم تحت وطأة تراجع النمو في القروض، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، والحرب التجارية الدائرة مع الولايات المتحدة.

وكشفت الحكومة عن هذا الخفض، في تقرير خلال افتتاح الدورة السنوية للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني (البرلمان) التي تستمر أسبوعين. وكانت الحكومة حدّدت معدّل النمو المستهدف في 2018 عند 6.5%، قبل أن تعلن أن نسبة النمو في العام الماضي بلغت 6.6%، وهي أبطأ وتيرة نمو منذ ما يقرب من 3 عقود. لكنّ محلّلين مستقلّين يعتقدون أن أداء الاقتصاد كان أسوأ بكثير من هذا الرقم الرسمي.

وحول توقعاتها لباقي مناطق العالم، خفّضت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقديراتها للنمو في كل اقتصادات مجموعة العشرين تقريباً، خصوصاً لمنطقة اليورو، حيث لن يتجاوز الواحد في المائة، مقابل 1.8% في تقديرات الفصل الماضي. ولعام 2020، ستبلغ نسبة النمو في منطقة اليورو 1.2% حسب هذه التقديرات، أي أقل بنسبة 0.4 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة.

وداخل منطقة اليورو سيُسجل تباطؤ كبير في ألمانيا بتراجع يبلغ 0.9 نقطة لتصبح نسبة النمو المتوقع 0.7%، وإيطاليا (بتراجع 1.1 نقطة ونمو بـ0.2%). أما فرنسا فسيكون أداؤها أفضل (بتراجع 0.3 نقطة ونمو بـ1.3%) لأن اقتصادها أقل اعتماداً على الصادرات.

وقالت المنظمة إن «ضعف الطلب الخارجي، وتراجع الثقة سيؤثران على الاستثمار»، بينما «ستدعم زيادة في الأجور واعتماد سياسات اقتصادية مريحة استهلاك العائلات».

وأضافت أن «حكومات منطقة اليورو يجب أن تبذل جهوداً منسّقة على الصعيدين الضريبي والبنيوي»، أي خفض الضرائب لدعم الطلب في الدول ذات المالية العامة المتينة، وتحرير أسواقها وخصوصا الخدمات لتعزيز القدرة الإنتاجية. وخفضت المنظمة توقعاتها لنسبة النمو في بريطانيا إلى 0.8%، مقابل 1.4% في توقعاتها من قبل. لكن هذه النسبة لا تشمل آثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بلا اتفاق، وهو احتمال يتزايد مع اقتراب تاريخ 29 مارس الحالي، موعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

تعيين محافظ جديد للبنك المركزي السوداني

عين الرئيس السوداني عمر البشير حسين يحيى جنقول محافظا لبنك السودان المركزي، مكان المحافظ السابق محمد الزبير الذي لم يمض على تعيينه سوى ستة أشهر.

ولم تذكر وكالة الأنباء السودانية (سونا) التي أوردت الخبر، سبب هذا التعيين الذي يأتي في وقت يشهد فيه السودان احتجاجات منذ أكثر من شهرين بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

وفي سياق متصل، ذكرت وكالة رويترز أن السودان خفض سعر صرف الدولار الجمركي إلى 15 جنيها للدولار من 18 جنيها.

كما قرر مجلس الوزراء منح خصم نسبته 75% على رسوم الأرضية للشحنات والحاويات العالقة في الموانئ السودانية في الفترة من الأول إلى 25 فبراير الماضي، وفقا لوثيقة تحمل تاريخ 26 من الشهر نفسه.

ودعا رجال أعمال سودانيون مرارا الحكومة إلى خفض سعر الصرف لمساعدتهم على شراء الدولار، في الوقت الذي تواجه فيه البلاد نقصا حادا في العملة الأجنبية.

العجز التجاري في الولايات المتحدة يصل أعلى مستوى منذ 10 سنوات

ارتفع العجز التجاري في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى في عشر سنوات في 2018. بينما سجل العجز في الميزان التجاري ذو الحساسية السياسية مع الصين مستوى قياسياً مرتفعاً، رغم فرض إدارة ترمب رسوماً على نطاق واسع من السلع المستوردة في مسعى لتقليص الفجوة. وقالت وزارة التجارة الأميركية، إن قفزة بنسبة 18.8% في العجز التجاري في ديسمبر، أسهمت في تسجيل عجز إجمالي قدره 621 مليار دولار العام الماضي. وكان عجز 2018 الأعلى منذ عام 2008، والذي أعقبه عجز بلغ 552.3 مليار دولار في 2017.

وجاء تدهور العجز التجاري الأميركي رغم سياسة تجارية حمائية ينتهجها البيت الأبيض والتي قال الرئيس دونالد ترمب إنها ضرورية لحماية المصنعين الأميركيين مما يقول إنها منافسة أجنبية غير عادلة.

ورغم رسوم جمركية فرضتها الولايات المتحدة على منتجات صينية بمئات المليارات من الدولارات فإن العجز التجاري مع الصين في 2018 ارتفع 11.6% إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 419.2 مليار دولار.

وسجلت الولايات المتحدة واردات قياسية من 60 دولة في مقدمتها الصين والمكسيك وألمانيا في 2018. وبلغت واردات السلع مستوى قياسياً مرتفعاً بلغ 2.6 تريليون دولار العام الماضي.

وأظهرت بيانات نشرتها وزارة الخزانة الأميركية ، أن الحكومة الاتحادية سجلت فائضاً قدره تسعة مليارات دولار في يناير. وكان محللون استطلعت «رويترز» آراءهم توقعوا فائضاً قدره 25 مليار دولار للشهر.

وقالت الخزانة إن الإنفاق الاتحادي في يناير بلغ 331 مليار دولار، بارتفاع نسبته 6% عن الشهر ذاته من عام 2018، بينما بلغ حجم المبالغ المستلمة 340 مليار دولار بانخفاض ستة في المئة عن يناير 2018.

ووصل حجم العجز للسنة المالية حتى الآن 310 مليارات دولار، مقارنة مع 176 مليار دولار في الفترة ذاتها قبل عام. وعند التعديل في ضوء أثر التقويم، كانت الميزانية دون فائض أو عجز في يناير 2019. مقارنة مع فائض قدره 30 مليار دولار قبل عام.

«موديز» تخفض التصنيف السيادي لـ «مسقط» مع نظرة سلبية

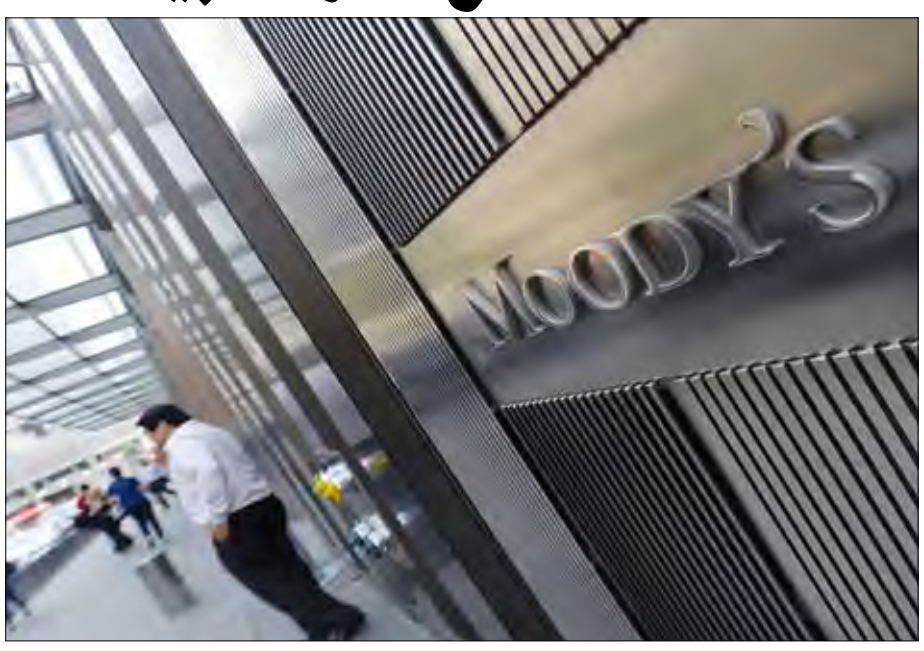

خفضت وكالة « موديز « التصنيف الائتماني لـ « سلطنة عُمان» من BAA3 إلى درجة تصنيف غير استثمارية هي BA1 مع نظرة مستقبلية سلبية. ويأتي هذ التخفيض للمرة الرابعة خلال 3 أعوام.

وعزت الوكالة خفض التصنيف إلى التوقعات بضعف المعايير المالية للسلطنة في ظل تواضع أسعار النفط .

كما قالت موديز إن محاولات الحكومة لضبط أوضاع المالية العامة، مقيدة بأهداف الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

كذلك عزت الوكالة النظرة المستقبلية السلبية، إلى تراجع رغبة المستثمرين في تمويل العجز العُماني بتكلفة منخفضة.

وكانت كل من Fitch و S|P قد خفضتا التصنيف الائتماني للسلطنة في وقت سابق، ليصبح بذلك تصنيف السلطنة دون الدرجة الاستثمارية لدى وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الكبرى.

وأشار تقرير موديز الأخير إلى تأخر تنفيذ الإجراءات الإصلاحية التي أعلنت عنها الحكومة والتي شملت التخلص التدريجي من نظام الدعم وتنويع إيراداتها بعيدا عن النفط، إضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية على بعض السلع.

وقدرت موازنة العام المالي الجديد أساس سعر نفط يبلغ 58 دولاراً للبرميل، وتوقعت إيرادات للدولة لعام 2019، بنحو 10.1 مليارات ريال عماني.

كما قدرت الميزانية النفقات بمبلغ 12.9 مليار ريال ليصل بذلك عجز الموازنة إلى 2.8 مليار ريال تعادل نحو 7.3 مليار دولار، وتمثل 9% من الناتج المحلي الإجمالي.

«الإفريقي للتنمية» يمنح مصر تمويلاً بـ 1.2 مليار دولار

أعلن البنك الإفريقي للتنمية، أنه يخطط لمنح مصر تمويلاً بقيمة 1.2 مليار دولار خلال عامي 2019 و2020.

وقالت مديرة مكتب بنك التنمية الإفريقي في مصر، مالين بلومبرغ، إن «الإفريقي للتنمية» سوف يركز خلال الفترة المقبلة على قطاعات التنمية والطاقة في مصر.

وفي الوقت الحالي، يجري البنك الإفريقي مباحثات مع الحكومة المصرية بشأن قرض بقيمة 500 مليون دولار، من المقرر تخصيصه لدعم ميزانية قطاع الكهرباء للعمل على مواصلة الإصلاحات ودعم التحول في القطاع.

ومن المتوقع أن يصدر مجلس إدارة البنك قراره بشأن القرض هذا العام. ويعمل البنك أيضا على تمويل مشروع للصرف الصحي في صعيد مصر وبرامج التدريب التكنولوجي للطلاب الجامعيين، وفقاً لنشرة «انتربرايز».

وأشاد نائب رئيس البنك الإفريقي للتنمية، خالد شريف، بالإصلاحات الاقتصادية في مصر، وقال إن صعود مصر كأكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الإفريقية في عام 2018، يبرز التقدم الكبير الذي أحرزته الدولة بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي التزمت بها.

وأوضح أن تلك الإصلاحات التي جرى تنفيذها هي إصلاحات صعبة للغاية لكنها نفذت بالشكل الصحيح، وهو ما كنا ننتظره منذ عقود، ما يبرز الالتزام الشديد للحكومة المصرية بتلك الإصلاحات.

ولفت إلى أن قطاع التصدير في مصر لم يحقق النمو والانتعاش المتوقعين، مثلما حدث في قطاع السياحة على سبيل المثال، ومن أهم أسباب تباطؤ هذا الانتعاش هو أن سلاسل التوريد الخاصة بالمصنعين والمدخلات الوسيطة تعتمد على الاستيراد من الخارج بشكل كبير، مما يجعلها مرتفعة السعر.

أميركا محادثات مع 8 دول لوقف تام لاستيراد الخام من إيران

النفط يرتفع بفعل عقوبات فنزويلا وتخفيضات «أوبك»

أعلنت وزارة الخارجية الأميركية عن إجراء محادثات مع 8 دول لوقف تام لاستيراد نفط إيران ، فيما ارتفع النفط أمس الخميس وسط تخفيضات المعروض التي تقودها أوبك والعقوبات الأمريكية على فنزويلا وإيران المصدرتين للخام، لكن مكاسب الأسعار جاءت محدودة بفعل إنتاج قياسي من الخام الأمريكي وتنامي مخزونات الوقود التجارية.

وفي الساعة 0637 بتوقيت جرينتش، كانت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط عند 56.31 دولار للبرميل، مرتفعة تسعة سنتات بما يعادل 0.2 بالمئة عن التسوية السابقة لها.

وسجلت عقود خام برنت 66.22 دولار للبرميل، بزيادة 23 سنتا أو 0.4 بالمئة.

تتلقى الأسعار دعما من الجهود التي تقودها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ودول أخرى -في إطار التحالف المعروف باسم أوبك+- لحجب نحو 1.2 مليون برميل يوميا من النفط، في استراتيجية تستهدف تقليل المعروض بالأسواق. وقال بنك الاستثمار جولدمان ساكس في مذكرة"من وجهة نظرنا، استراتيجية أوبك هي موازنة السوق بأسرع ما يمكن والخروج من التخفيضات بنهاية يونيو حزيران من أجل زيادة الإنتاج توازيا مع منتجي النفط الصخري في النصف الثاني من العام الحالي".

وقال متعاملون إن العقوبات الأمريكية على صناعة النفط في عضوي أوبك إيران وفنزويلا لها تأثير أيضا.

وأعلنت شركة النفط الوطنية الفنزويلية بي.دي.في.اس.ايه هذا الأسبوع حالة طوارئ بحرية بسبب ما قالت إنها صعوبات في توفير الناقلات والأفراد لتصدير نفطها في ظل العقوبات.

أكد ارتفاع القروض العقارية في المملكة 258 بالمئة خلال يناير

الحقيل: التمويل العقاري بالسعودية يحتاج 80 مليار ريال

ماجد الحقيل

كشف وزير الإسكان السعودي، ماجد الحقيل، خلال مؤتمر تمويل الإسكان في المملكة عن قفزة القروض السكنية في يناير الماضي بنسبة 260% لتصل إلى4.7 مليار ريال.

وأكد الحقيل أن ملكية المنازل بالسعودية تنمو بين 6و7% سنويا.

وقال الوزير إنه يأمل في زيادة معدل نمو ملكية المنازل إلى 15 ألف أسرة شهريا بحلول 2020، من أكثر قليلاً من 10 آلاف شهريا في الوقت الحالي.

وأوضح الحقيل «هناك تحديات كبيرة تواجه شركات التمويل العقاري في السعودية، كما أن السوق أصبح أكثر انفتاحاً للمنافسة في قطاع التمويل العقاري، و2019 ستكون سنة متميزة في الحصاد، وسيكون للقطاع الخاص دور كبير في نمو القطاع السكني في السعودية».

ولفت إلى أن النجاح هو عمل جميع الجهات يداً بيد سواء وزارة الإسكان، صندوق التنمية العقاري والقطاع الخاص.

وقال «سابقاً 65%، من التمويل إلى الجهات الحكومية و35%، من التمويل إلى القطاع الخاص، حالياً 100% من التمويل يشمل القطاع الخاص، ولدينا 18 جهة تمويلية تقدم خدمة للمواطن في مجال التمويل العقاري».

وأشار الحقيل إلى أن قطاع التمويل العقاري بالمملكة يحتاج ما بين 60 إلى 80 مليار ريال سنويًا.

توقعات بتضاعف استثمارات رأس المال الجريء عربيا

وليد حنا

توقع الرئيس التنفيذي لشركة Middle East Venture Partners وليد حنا، في مقابلة مع «العربية»، أن يكون عام 2019، أفضل بكثير من الأعوام القليلة الماضية بالنسبة لصناديق رأس المال الجريء في المنطقة من حيث عدد رواد الأعمال وقيمة الاستثمارات.

وأضاف حنا «استثمارات رأس المال الجريء جديدة في المنطقة العربية، إلا أنها تتطور سريعا، كما أن رواد الأعمال أصبح عددهم أكثر، ونوعية هؤلاء الرواد صارت أفضل من قبل، والمبالغ الاستثمارية تتضاعف في هذا القطاع».

وقال «نفتخر بأن المستثمرين في الصندوق الثالث من 7 بلدان مختلفة تضم السعودية و الإمارات وعمان والبحرين والكويت ولبنان ولدينا مستثمر أردني وهم أشخاص ومن صناديق، كما لدينا استثمارات من مكاتب عائلات سعودية وكويتية».

وأشار إلى أن الشركة استثمرت في 2013 وخلال 2019 و2020 نتخارج من هذه الاستثمارات، إلا أن قيمة استثمارات رأس المال جريء ستتضاعف.

«بلومبرغ»: الرياض تدرس رفع الزكاة على البنوك إلى 20 بالمئة

تجري الهيئة العامة للزكاة والضرائب في السعودية محادثات مع البنوك المحلية بشأن رفع الزكاة إلى 20%، لتصبح متماشية مع النسبة التي تدفعها البنوك الأجنبية في المملكة، بحسب مصادر لوكالة بلومبرغ. وقد بدأت المصارف المحلية في دفع زكاة بنسبة 10% من الأرباح بعد خصم العوائد على السندات الحكومية العام الماضي، كجزء من تسوية مع السلطات.

وقد تم تطبيق هذه النسبة بأثر رجعي لسنوات عديدة، في بعض الحالات تمتد إلى عام 2002. وقد أفادت مصادر بلومبرغ بأن نسبة الزكاة النهائية قد تكون أقل من 20% ولكن أكثر من الـ10% المعمول بها حالياً. وكانت المصارف السعودية قبل ذلك تدفع نسبة 2.5% من الأسهم.